

العوامل الإجرامية عند الحدث وطرق معالجتها

م.م. شيلان محمد شريف *

المقدمة

تعد الظاهرة الإجرامية من الظواهر الاجتماعية معقدة تهدد أمن وسلامة المجتمع، كما تهدد كيانه ومستقبل أجياله، لذلك كان لابد من مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها من خلال تحليلها ودراستها دراسة علمية اجتماعية قانونية للوقوف على أسبابها وتحديد طرق الملائمة لعلاجها والوقاية منها .

من خلال الاطلاع على الإحصائيات المتعلقة بانتشار هذه الظاهرة فقد لوحظ ارتفاع معدل الانحراف لدى الأحداث بشكل ملحوظ وإن أغلب الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث هي في الغالب من طبيعة خاصة، بحيث أن بعض الجرائم التي لا يمكن أن ترتكب من قبل الأحداث نظراً لما تتطلبه من خبرة إجرامية لا تتوافر عند الأحداث وصغار السن كجرائم أمن الدولة وجرائم التزيف المستندات وغيرها، وإن اغلب جرائم الأحداث تتمثل في جرائم السرقة والتسول والانحرافات الجنسية والتشرد .

كما لوحظ أيضاً أن انحراف الأحداث يعود في الغالب إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بشخصيته للحدث ذاته، ومنها ما يتعلق بالوسط الخارجي المحيط به، بحيث تتفاعل مجموعة من هذه العوامل مؤدية إلى انحراف الحدث، وإن توافر عامل واحد من هذه العوامل لدى الحدث قد لا يكفي في أغلب الأحيان لتسبب في انحرافه، ما لم تشترك معه بعض العوامل الجنوح الأخرى والتي تعمل مجتمعة على خلق السلوك

* جامعة السليمانية/كلية القانون .

المنحرف لديه .

إن الهدف الرئيسي في هذا البحث هو بيان أسباب ظاهرة الإجرامية لدى الحدث وتحديد طرق علاجها، بالإضافة إلى بيان دور المؤسسات العلمية والإصلاحية الموجهة نحو الأحداث المنحرفين .

ولغرض دراسة الموضوع سيعتمد المنهج التحليلي حيث نقوم بتحليل واقع الظاهرة الإجرامية ومعرفة أسبابها .

ومن أجل تسليط الضوء على الجوانب الأساسية للبحث سنوزعه على مبحثين، نتناول بالدراسة في أولهما مفهوم العوامل الإجرامية عند الحدث، وفي ثانيهما نبين طرق معالجة إجرام عند الحدث، وسنبين في خاتمة البحث أبرز النتائج والتوصيات النابعة منه .

المبحث الأول

العوامل الإجرامية عند الحدث

في هذا المبحث نتطرق إلى بيان العوامل الإجرامية المؤثرة على الحدث والتي يكون إما عوامل الداخلية أو عوامل الخارجية وذلك في مطلبين :

المطلب الأول: العوامل الداخلية

العوامل الداخلية للإجرام هي مجموعة ظروف مرتبطة بذات المجرم، أي المرتبطة بتكوين المجرم البيولوجي والعقلي والنفسي، والتي يؤدي تضافرها أو تضافر بعضها مع العوامل الخارجية أو البيئية، أي التي تتصل بشخص المجرم ويؤدي به إلى إحداث السلوك الإجرامي .

نلاحظ من خلال هذا التعريف بأن العوامل الداخلية والتي تتصل بشخص المجرم وتؤثر فيه بصورة من الصور نحو الإجرام متعددة ومتنوعة^(١).

أبرز العوامل الداخلية للإجرام والمؤثرة على الحدث هي: (الوراثة، التكوين النفسي والامراض العقلية، السن، السكر والمخدرات)، والتي نبينها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الوراثة

يقصد بالوراثة هي انتقال خصائص السلف إلى الخلف، أو انتقال خصائص الأصل إلى الفرع لحظة الإخصاب، أي لحظة تكوين الجنين .

إن دراسات العلماء الإجرام حول تأثير الوراثة على الإجرام لم يقرر أحد أن المجرم لا ينبج إلا مجرماً، خاصة بعد أن أثبت العلم الحديث فشل نظرية (لومبروزو) عن المجرم بالميلاد، بل يوجد بعض الأبحاث التي أجريت

في إطار علم الإجرام تشير لوجود علاقة بين الوراثة والسلوك الإجرامي^(٢) .

جدير بالذكر أن وجود علاقة بين الوراثة والإجرام قد اختلف فيه العلماء، وانقسموا بصدد ذلك إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول: يرى أنصار هذا الاتجاه وفي مقدمتهم العالم الايطالي (لومبروزو) بأن الإنسان يرث عن والديه السلوك الإجرامي وأن هناك خصائص إجرامية تورث، فالابن قد يرث صفات عضوية أو نفسية أو عقلية عن أبائه وأجداده تدفعه إلى مهوي الجريمة^(٣) .

(١) د.محمد عبدالله الوريكان، مبادئ علم الإجرام، ط١، دار الوائل، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٧٥ .

(٢) د.حسنيين ابراهيم صالح، الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر، ص ٦٦ .

(٣) د. محمد عبدالله الوريكان، مرجع سابق، ص ١٧٩ .

الاتجاه الثاني: هذا اتجاه ينكر كل قيمة الوراثة في إحداث السلوك الإجرامي ولا يقر بوجود أية صلة بين الوراثة والجريمة ويذهب أنصار هذا الاتجاه بزعماء العالم الأمريكي (سززلاند) للقول بأن الجريمة إنما ترجمة للعوامل البيئية وحدها التي تحيط بالمجرم، وما تشابه الخصائص بين الفرع والأصل إلا نتيجة لتأثير كل منهما بظروف بيئية واحدة دفعتهم لارتكاب الجريمة، وستدفع فروعهم أيضاً إلى سلوك سبيل الجريمة إذا لم يحدث عليها تغيير، ولا علاقة للوراثة بكل هذا كما يظن البعض الذين اختلط عليهم الأمر وقالوا بتأثير الوراثة على السلوك الإجرامي^(١).

الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الوراثة ليست المؤثر الوحيد الدافع إلى تفجير السلوك الإجرامي كما يرى أصحاب الاتجاه الأول، وليس من الصواب إهدار كل القيمة الوراثية على السلوك الإجرامي وإنها تخلو من أي أثر عليه كما يرى مؤيدو الاتجاه الثاني .

من خلال ما تقدم تبين أن أثر الوراثة على سلوك الحدث ليس عاملاً كافياً للانحراف، وليس من المنطق أن ترتبط أخطاء الأبناء بأخطاء آبائهم .

لغرض اثبات العلاقة بين الوراثة والظاهرة الإجرامية استخدم العلماء ثلاث طرق وهي (شجرة العائلة والدراسات الاحصائية ودراسة التوائم) وسنوضحها كالاتي :

أولاً: دراسة شجرة العائلة

يعد هذا الأسلوب على تتبع الإجرام في عائلة الشخص المجرم خلال أجيال متعاقبة لاستخلاص مظاهر الإجرام كماً ونوعاً لدى أفرادها ومدى انتقالها للفروع من بعد، وتطبيق هذه الدراسة على عدد كبير من الأشخاص الذين ينتمون لنفس العائلة، سواء كانوا أمواتاً أم لازالوا على قيد الحياة^(٢).

(١) د. فوزية عبدالستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، دار النهضة العربية، بيروت،

١٩٨٥، ص ١٨٠

(٢) د. محمد عبدالله الوريكان، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

ومن أقدم الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص الدراسة التي قام بإعدادها العالم الأمريكي (دوجدال) على الأسرة الأمريكية (ماكس جوك) حيث كان مدمناً للخمر ومولعاً بالنساء، وقد عما منذ صباه حياًداً وأقام في مدينة نيويورك، وكانت زوجته لصة، حيث أثبتت دراسات التاريخ الإجرامي لهذه الأسرة أن عدداً كبيراً منهم كانوا من الأبناء غير الشرعيين والمشردين والمتسولين واللصوص والمدمنين على الخمر، وعدداً آخر من المصابين بأمراض عقلية وتناسلية مختلفة^(١).

كما أن هنالك دراسة أخرى قام بها عالم (جودار) على عائلة (كاليكال)

الذي تزوج بامرأة منحرفة أخلاقياً، وتزوج بأخرى شريفة، وتبين بأن زوجة الأولى أنجبت أطفالاً شواذاً منهم ضعفاء العقول وأطفالاً غير شرعيين ومدمني كحول ومجرمين، في حين الأطفال الذي أنجبتهم زوجته الثانية كانوا أسوياء وتوصلوا فيما بعد إلى مراكز مرموقة في ميزان العمل .

أما الدراسة أخرى التي أجريت على أسرة عاشت على الاستقامة بين أفرادها لأجيال عديدة، حيث لم يسجل انحراف فرد من أفرادها إنما وصل أغلب أفراد هذه العائلة إلى مراكز ذات أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

نستنتج من ما تقدم بأن دراسة شجرة العائلة لها أهمية كبيرة في بيان وتوضيح دور الوراثة على سلوك الحدث، أي أن انحراف الحدث يكون بسبب انحراف أسهرم وانتقالهم عن طريق الوراثة علماً أن هذا الأسلوب لا يمكن اعتباره طريقة علمية حاسمة؛ لأن الوراثة لا تعد عاملاً وحيداً في تكوين السلوك الإجرامي لدى الحدث بل توجد عوامل أخرى مما تكون سبباً لإجرامهم، ومن أهم تلك العوامل عامل البيئة التي تعيش فيها أفراد الأسرة ومدى تأثير هذه العامل في السلوك الإجرامي للحدث، وكذلك لا يمكن تطبيق حالات الفردية ومختارة وتطبيقه على عامة الناس واستخلاص منه قانون

(١) د. نبيهة صالح، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٣، ٧٧.

(٢) د. محمد عبدالله الوريكان، المرجع السابق، ص ١٨٣ .

يتعمق قواعده عامة، بل يجب دراسة عدد كبير من الحالات أو الأسر ليتم اختيارها على أسس علمية وليس بطريقة تحكيمية .

ثانياً: دراسة الإحصائية للأسر المجرمين

في هذه طريقة نقوم بدراسة على حالات عديدة وغير متوفاة، أي تلك الدراسات التي أجريت على فروع أو ذرية أحد المجرمين بالإضافة إلى جميع أقرانه كأبناء العم والعمة وابناء الخال والخالة . . . الخ، يتم هذه الدراسة بإحدى الطريقتين التاليتين :

أولاً: اختيار مجموعة من المجرمين ثم جري البحث عن مدى انتشار الإجرام أو العيوب الوراثية كالأمراض العقلية والنفسية أو إدمان الكحول والمسكرات لدى أقرانهم وأسلافهم .

ثانياً: اختيار مجموعة من الشواذ وتتبع أفراد أسرهم لإحصاء الإجرام بينهم، تهدف هذه الدراسة لتحديد الصلة الوراثية بين الإجرام من ناحية وبين إدمان المسكرات وتفشي الأمراض النفسية والعقلية من ناحية الأخرى^(١) .

ثالثاً: دراسة التوائم

أتجه الباحثون إلى أسلوب دراسة التوائم، حيث ساهمت هذه الدراسة لبيان دور التكوين الفطري، ومن ثم دور الوراثة المهيج للسلوك الإجرامي، لقد أُستخدم هذا أسلوب في علم الإجرام؛ لبيان مدى تأثير الوراثة في إجرام الشخص، فالتوائم هم أبناء بطن واحدة، حيث يجمعهم حمل واحد ووضع واحد، والتوائم نوعان:

١- التوائم المتماثلة

هذا النوع من التوائم نجدهم متشابهون في ملامحهم الخارجية تشابهاً شديداً، بحيث يصعب التمييز بينهم حتى من أقرب الناس عليهم، وكذلك التشابه بينهم جمع الخصائص والصفات العضوية والنفسية؛ وذلك لأن هذا النوع ينشأ من تلقیح بويضة

(١) د. علي محمد جعفر، علم الإجرام، مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٢ .

واحدة انشطرت بعد ذلك شطرين، لقحهما الذكر بخلية منوية واحدة مما يجعلهم يولدون متساوين تماماً في خصائصهم الوراثية.

٢- التوائم غير المتماثلة

هذا النوع من التوائم قد يكون مختلفان عن بعضهما في الملامح والصفات العضوية الأخرى؛ ذلك لأن هذا النوع تنشأ من بويضتين، كل منهما يعيش كل منهما مدة الحمل وحده في مشيمة مستقلة كما يمكن أن تكون التوائم الأخوية من جنس واحد أو من جنسين مختلفين^(١).

بخصوص صلة هذان نوعان من التوائم وعلاقة بالإجرام، فقد وجد الباحثون التمييز بين التوائم المتماثلة أن من لديه ميل إجرامي فلا بد أن يتوافر لدى الآخر، وإذا ثبت أن إجرامهما متماثلان فإن هذا دليل على انتقال الميل الإجرامي من الأصل إلى الفرع بالوراثة، أما إذا ثبت عدم التماثل في الإجرام فإن هذا ينفي صلة الوراثة بالإجرام.

أما التوائم غير المتماثلة بما أنهما مختلفان في الخصائص العضوية فإنهما يكونان مختلفان أيضاً في السلوك الإجرامي، حيث يكون تماثلهما في الخصائص العضوية محدداً، مما يعني انعدام الصلة بين الإجرام وبين الوراثة أو الميل الإجرامي بالوراثة^(٢).

وجدير بالذكر أن هناك عدة الدراسات أجريت حول رابطة التوائم بالسلوك الإجرامي، فأولى الدراسات التي أجريت بهذا الشأن تلك التي أجراها العالم (لانج) على (١٣) زوج من التوائم المتماثلة و(١٧) زوج من التوائم غير المتماثلة وتبين من نتائج الدراسة بأن (١٠) أزواج متوافقين في مسلكهم الإجرامي و(٣) غير متوافقين من التوائم

(١) د. نبيه صالح، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

(٢) د. محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة،

١٩٩٨، ص ١١٣.

المتماثلة، أما بالنسبة للتوائم غير المتماثلة فقد بينت الدراسة أن اثنين منهم فقط متوافقين في السلوك الإجرامي (١٥) منهم غير متوافقين .

كما قام عالم آخر وهو (ستمبفل) بإجراء دراسة على (١٨) زوج من التوائم متماثلة وانتهى إلى أن (١١) زوجاً من هذه التوائم متماثلين في سلوكهم الإجرامي في حين (٧) توائم غير متماثلة في السلوك الإجرامي^(١) .

على رغم من أن هذه الأبحاث السابقة الذكر ذات أهمية عظيمة، فإن النتائج التي توصلت إليها لم تبلغ من الدقة العلمية مما تجعلها مؤكدة، ومن ثم وجب البحث عن أساس آخر غير البيئية يفسر اختلاف السلوك الإجرامي بين كل من التوائم المتماثلة والتوائم غير المتماثلة وهو الوراثة، ومن أهم الانتقادات المتوجهة إلى هذه الدراسات هي :

١- إن عدد التوائم الذي كان محلاً لدراسات والأبحاث كان منحصراً على حالات قليلة وحالات منقاة، مما يخالف أسلوب الإحصاء العلمي السليم الذي يتطلب الرجوع إلى عدد كبير من الحالات الممتازة والمختارة على أساس علمي .

٢- إن الاعتماد على عدد ضئيل وقليل من الحالات، واستخلاص واستنباط النتائج العامة لا يعد منهجاً علمياً سليماً .

٣- إن تصنيف هذه الدراسات للتوائم مشکوك فيه، حيث يكون من الصعب الحصول على دليل علمي يحدد ما إذا كانت التوائم ناتجة عن بويضة واحدة أو أكثر مما يؤدي إلى عدم صحة النتائج التي تؤدي إليها هذه الدراسات^(٢) .

خلاصة القول نستنتج مما تقدم أن الوراثة ليست العامل الوحيد الذي يحسم ظاهرة الإجرام، إنما لابد أن تتفاعل معها عوامل أخرى سواء أكانت بيئية أو غيرها لظهور الظاهرة الإجرامية لدى الحدث، ومن خلال دراسة في مفهوم الجريمة نستنتج

(١) د. محمد عبدالله الوريكان، مرجع سابق، ص ١٨٨

(٢) د. على عبدالقادر القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الجامعية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣٨.

أيضاً بأن الوراثة عملية عضوية، في حين أن الجريمة مسألة اعتبارية، تحدها التشريعات الجزائية، كما يختلف مضمون هذه التشريعات باختلاف الزمان والمكان، فمثلاً الفعل قد يكون جريمة في وقت ومباحاً في وقت آخر، إذ أن الوراثة دورها محدود بأنها تنتقل من السلف إلى الخلف بحيث لا تستطيع لوحدها نقل السلوك الإجرامي إلا إذا توافر الظروف البيئية المناسبة وتفاعل معها السلوك الموروث ومن ثم تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

ثانياً: التكوين النفسي والأمراض العقلية

من المعروف بأن العامل النفسي وإن كان مفهوماً غامضاً ذات مظاهر تتجلى فيها عمليات شعورية والتي يمكن التعرف عليها من خلال وسائل سهلة وعمليات لاشعورية يمكن الكشف عنها بطريقة معقدة ومحددة.

أكد كثير من علماء الإجرام بأن الدوافع الأساسية للإجرام مستترة ومدفونة لا شعورية بحيث من الصعب الكشف عنها إلا بالتحليل النفسي، فالحدث في نظرهم يمر بمراحل يتقمص خلالها العالم الخارجي في شخصه أو جسمه ويسقط رغبات داخلية غير مرغوب فيها في العالم الخارجي وفي هذه المراحل يتصور ويفكر وفق رغباته هو وليس وفق الحقائق الموضوعية^(١) .

ومن جانب الآخر أكد بعض علماء الإجرام بأن حدوث خلل في الجانب النفسي لدى الحدث يؤدي إلى ارتكابه الجريمة، ومع ذلك يجب أن نفرق بين درجة المرض العقلي وتأثيره على السلوك الإجرامي، بحيث إذا كان المرض العقلي شاملاً لكافة القوى الذهنية للحدث وبصفة مستمرة والتي يطلق عليه الجنون المطبق، وفي هذه الحالة تكون القوى الذهنية للحدث مختلفة تماماً وتكون إرادته عاجزة تماماً عن التحكم في غرائزه، أمثال هؤلاء الناس لا يحاولون حتى إخفاء جرائمهم، أما إذا كانت المرض العقلي

(١) عوامل جنوح الأحداث، بدون اسم الناشر، منشور على الصفحة الإلكترونية التالية بتاريخ

منقصماً أي على فترات، ويكون المرض في هذه الحالة على شكل نوبات تعترض المصاب به، ففي نوبات المرض تكون قواه الذهنية معطلة أما في فترات الإقامة تكون طبيعية، فالحالة الانكسارية والنوبات التي تصيب الحدث وهي التي يقترف فيها جرائم . وهناك نوع آخر من الأمراض العقلية والتي تكون أكثر خطورة وانتشاراً والمعروفة بانفصام الشخصية، وهذا المرض يفقد المصاب به اتصاله بالواقع ويصبح أسيراً للأوهام والتخيلات والأفكار الخاطئة التي تسيطر عليه إلى درجة التملك، يسمى هذا النوع لدى البعض بجنون العقائد الوهمية، فإن أكثر الجرائم التي يرتكبها المصابون بهذا المرض عادة تكون القتل أو الشروع فيه .

إن أكثر حالات الانتحار لدى الحدث يرجع إلى هذا النوع من المرض، بحيث وردت إحصائية أجرتها وزارة الداخلية البريطانية في الشهر الأول من عام ٢٠٠٣ عن حالات انتحار السجناء حيث بلغ عددهم إلى ٩٢ بسبب إصابتهم بهذا المرض^١ .

ثالثاً: السن

تبدأ حياة الإنسان منذ الولادة وتنتهي بالوفاة وخلال ذلك يمر الإنسان بمراحل متعددة ينمو فيها تكوينه العضوي والنفسي كما يتأثر فيه بالتغيرات الاجتماعية المحيطة به والتغيرات تؤثر بسلوك الإنسان ويؤثران بالتالي على الظاهرة الإجرامية .

إن تأثير عامل السن على إجرام الحدث نجده في مرحلة المراهقة أي من سن البلوغ إلى السن الثامنة عشر، بحيث تتميز هذه المرحلة بنشاط الغريزة الجنسية لدى المراهق ونمو حب المغامرة وتوهج ملكة التخيل وازدياد قوة العاطفة وكل هذه العوامل تُهيء فرصة الإجرام^(١) ، والحدث يخضع خلال هذه المرحلة لتأثير عاملين متعارضين

(١) د. عبد الرحمن توفيق احمد، علم الإجرام والعقاب، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١، ص ٥٧-٥٨ .

(١) د. محمد صبحي نجم، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، ط ١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٣،

هما التكوين النفسي الداخلي والظروف البيئية الخارجية، ومن شأن هذا التعارض دفع المراهق لاقتراف الجريمة .

وجدير بالذكر أن الحدث خلال هذه المرحلة يقع تحت تأثير غرائزه وعواطفه ورغباته الشخصي، لاسيما أن حب المغامرة والتحدي وإظهار القوة تصاحب شعوره بنمو تكوينه الجسماني وازدياد طاقته البدنية واضطراب ميوله الغريزية والعاطفية وضعف في قدرته على ضبط النفس، مما نجده يتعارض مع العوامل الخارجية التي لا تسهل له تلبية هذه الرغبات؛ لذا نجده يثور لأتفه الأسباب ويكون التعبير عن عدم الرضا باقتراف الجرائم التي تحتاج إلى قدر من الدهاء والذكاء والحكمة نادراً بالنسبة له^(١) .

كما أشارت إحصائيات الجنائية إلى أن نسبة اقتراف الجرائم في هذه المرحلة مرتفعة جداً، إذ تمثل عشرة أضعاف الجرائم المقترفة في مراحل الأخرى ، كما توجد طائفة معينة من الجرائم تستهوي الجانحين من الأحداث دون غيرها، وهي أكثر وقوعاً منهم والتي حصرها في جرائم الاعتداء على الأموال وجرائم الإيذاء وجرائم الاعتداء على العرض .

رابعاً: السكر والإدمان

تشير الإحصائيات الجنائية إلى وجود علاقة وثيقة بين تناول المسكرات والمخدرات والسلوك الإجرامي، فالإدمان على تناول المسكرات وتعاطي المخدرات يهيئ للحدث مناخاً مناسباً لارتكاب الجرائم، فالسكر والإدمان على المخدرات من العوامل البيولوجية الهامة المهيأة للسلوك الإجرامي، كما ولها تأثير على الجهاز العصبي والنفسي للفرد^(٢)، وهذا النوع من السكر هو ما يقال له بالسكر المرضي أو الباثولوجي،

(١) د. رمسيس بهنام ود. على عبدالقادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الاسكندرية،

١٩٨٦، ص ١٢٢ .

(٢) د. بيسر انور، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢٠ .

ويقال لدى الباحثين في علم الإجرام إن السكر والإدمان على المخدرات يعتبران دائماً من أهم الأسباب الرئيسية لظاهرة الإجرام وتسبب المسكرات والمخدرات لمن يتناولها أحاسيس ومشاعر وانفعالات تختلف من شخص إلى آخر، حيث يجعل البعض يميل إلى جرائم العنف والشدة في بعض الحالات، أي أن تأثير الخمر وكذلك المواد المخدرة يختلف من شخص إلى آخر ويعتمد ذلك بشكل أساسي على تكوينهم الطبيعي وحسب التعود على تناول أو تعاطي تلك المواد^(١).

جدير بالذكر أن الخمر والمواد المخدرة لها تأثير مباشر على الحدث الذي يشربه، فينحرف وعيه ويختل لديه الإدراك والتمييز، وتضعف سيطرته على الإرادة، فلا يستطيع التحكم بدوافعه الغريزية التي أثارها تناول المسكر، وكلما وصل متناول الخمر حد الثمالة أشد تأثيره من جميع النواحي وكان دافعاً لارتكاب العديد من الأفعال التي يجرمها القانون؛ لأن السكر يشل الإرادة ويجعلها عاجزة عن مقاومة دوافع الجريمة^(٢).

من جانب آخر فإن الخمر له تأثير غير مباشر أيضاً على إجرام الحدث، لاسيما إذا اعتاد عليه الشخص ووصل حد الإدمان على تناوله، والمدمن على تناول الخمر ليس بوسعه أن يتخلص منها بسهولة، مما يترتب على إدمانه عليها نقصاً حالته البدنية والعقلية والنفسية وإصابته ببعض الأمراض، الأمر الذي يدفع به إلى مستتقع الجريمة^(٣).

نستنتج من ما تقدم أن هناك علاقة وثيقة بين السكر والإدمان والإجرام وأكد على ذلك الباحثين في علم الإجرام بأن الخمر يعد عاملاً من عوامل السلوك الإجرامي، كما أن المخدرات لها نفس الأثر على مدمنيها أيضاً وتهيئ لهم بيئة خصبة للإجرام وتدفعهم إلى سلوك سبيل الجريمة .

(١) د. عبد الرحمن توفيق احمد، مرجع سابق، ص ٨٨ .

(٢) د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص ٧٢ .

(٣) د. محمد عبد الله الوريكان، مرجع سابق، ص ١٥٥ .

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للإجرام لدى الحدث

يقصد بالعوامل الخارجية للإجرام مجموعة من الظروف الخارجية عن شخصية الإنسان التي تحيط به ويؤثر في تحديد معالم شخصيته، وفي توجه سلوكه وتحديد أهدافه، وهذه العوامل يطلق عليها اصطلاح العوامل البيئية، فان إقامة علاقة سببية بين العوامل المحددة لبيئة شخص ما وبين ظاهرة الإجرام وصفت هذه البيئة بانها إجرامية .

هنا وتأكيدا على ما أشار إليه بأن البيئة الحدث نقصد به الظروف الخارجية التي تحيط به دون غيره، ولهذا تختلف عناصر البيئة باختلاف الأفراد، فبعض الظروف الخارجية لا صلة لها ببعض الناس وان كانت صلتها بغيرها وثيقة^(١) .

من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة على الحدث هي: (العوامل الطبيعية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية) والتي نبينها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: العوامل الطبيعية

يقصد بالعوامل الطبيعية مجموعة الظروف الطبيعية التي تسود في منطقة معينة، مثل حالة الطقس من حرارة وبرودة وكمية الأمطار ونوع ودرجة الرياح وطبيعة الأرض والتربة وتتابع الفصول وتعاقب الليل والنهار^(٢) .

إن علاقة هذه العوامل الطبيعية بالسلوك الإجرامي يمكن أن تتحقق

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالعوامل الطبيعية المتعلقة بالموقع الجغرافي للمكان وطبيعة التربة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي نجدها علاقة غير مباشرة؛ لأن الأفراد والجماعات لا تكثر ولا توجد بشكل كثيف في الأماكن القاطعة أو الوعرة أو

(١) د. محمد عبدالله الوريكان، المرجع السابق، ص ٢٦٣ .

(٢) د. نبيهة صالح، مرجع سابق، ص ١٠٤ .

الجبالية في حين أنهم يتواجدون بشكل كبير في الأماكن الخصبة أو الأماكن التي تقع على المنافذ البحرية، مع وجود الكثافة السكانية نجد تكاثر الظاهرة الإجرامية أيضاً وذلك لوجود علاقة وحيدة بينهما .

أما علاقة المباشرة للعوامل الطبيعية والظاهرة الإجرامية نجده في العامل المناخي، بحيث أن العوامل المناخية أو الحيوية لها تأثير كبير على السلوك الإجرامي عند الأحداث وهذه بالحقيقة ليس محلا للخلاف؛ لأن عوامل المناخ والجو لها تأثير بالنسبة للناحية الفسيولوجية للإنسان من حيث جهاز العصبي والنفسي، فالاعتقاد يسود ومنذ زمن بعيد بوجود ارتباط وثيق بين درجة حرارة للجو وبين السلوك الحدث وأن جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع نسبتها بشكل ملحوظ في الجو الحار وعموماً خلال الفصل الصيف في حين ترتفع جرائم المال في الفصل الشتاء، ففي فصل الصيف يطول النهار ويزداد احتكاك الناس بعضهم ببعض ومع وجود الجو الحار يصبح الإنسان أكثر انفعالا ويزداد نشاطه الجسماني وبالتالي تقع الجريمة^(١) .

أما بخصوص جرائم الأموال فتزداد في فصل الشتاء؛ لأن في هذا الفصل يطول الليل ويقصر النهار مما يسهل الطريق أمام السارق؛ ذلك لأن السرقات تقع في الليل لسهولة تنفيذها وسهولة اختفاء مرتكبها وصعوبة التعرف عليهم في الظلام، إضافة إلى ذلك فإن حاجات الإنسان وتعدد نفقاته كل ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة الجرائم الواقعة على الأموال^(٢)، كما يوجد علاقة أخرى بين العامل المكاني والسلوك الإجرامي، أي علاقة جريمة بالمدن والأرياف وتزايد أي منهما، بما أنه يوجد اختلاف في الحضارات بين المدن والأرياف، فهذا يؤكد لنا حقيقة نسبة جرائم المرتكبة في المدن تختلف عن

(١) د. عبد الرحمن توفيق احمد، مرجع سابق، ص ١١٣ .

(٢) د. نبيهة صالح، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

الجرائم مرتكبة في الأرياف، ففي المدن يرتفع مستوى المعيشة وتزيد العلاقات والرغبات الاجتماعية وتتعارض المصالح، ويواجه الحدث الحياة الاجتماعية مما يهيئ له الفرص للانحراف، وقد لاحظ الباحثين في علم الإجرام أن الجريمة تختلف بدورها كمّاً ونوعاً من منطقة داخل الدولة الواحدة، وقد لاحظ الباحثون أن هناك اختلاف واضح في الجريمة ونوعها في المدن عن الريف، بحيث أن الجريمة منتشرة في المدن الكبرى أكثر من المدن الصغرى، وعن المجتمعات الريفية كمّاً ونوعاً^(١)، ويرجع الباحثين سبب اختلاف ارتكاب الجرائم بين المدن والأرياف إلى:

١. إن زيادة الكثافة السكانية في المدن عن الريف تؤدي إلى ارتفاع معدل جرائم فيها؛ لأن الناس في هذه المجتمعات يميلون إلى تقليد بعضهم البعض في أنماط السلوك حتى ولو كانت من الأنماط المنحرفة والمؤدية للجريمة في حين لا نجد مثل هذا الأمر في مجتمع الريف والبادية.
٢. إن التفكك الاجتماعي في المناطق الحضرية وعدم الاستقرار وضعف الروابط الاجتماعية والأسرية والشخصية واختلاف الثقافات والمعتقدات والقيم والمبادئ سبب آخر لارتفاع جرائم في المدينة، فمجتمع المدينة مجتمع معقد وخليط من اتجاهات متعددة ومتنوعة، علاوة على أن المدينة بحجم سكانها وضخامة أبنيتها وكبير مساحتها توفر نوعاً من الأمان والسرية والاطمئنان للمجرمين في الاختفاء فيها، إضافة إلى وجود فرص للانحراف كأماكن للهو والتسلية ورفقاء السوء والمنحرفين والمنحليين خلقياً وتربوياً، بخلاف حياة الريف بما تفرضه من احترام وتقدير للآخرين للتكامل الاجتماعي وقوة تماسك الأسر بأفرادها وسهولة الحياة وقلة عدد السكان يجعل منهم مجتمعاً متماسكاً وقوياً؛ لأن الفرد في الريف تحكمه عادات وتقاليد الجماعة التي ينتمي إليها فتتأصل في نفسيته وتحكم في سلوكه، لذا

(١) د. محمد صبحي نجم، مرجع سابق، ص ٥١ .

نجد الجرائم التي ترتكب في الريف هي جرائم العنف من ضرب وجرح وإيذاء وجرائم الثأر كالقتل والخريف وإتلاف المزروعات أو تسميم المواشي والدواب وجرائم السرقات^(١).

٣. في المدن تكثر المعاملات بين الناس ويزداد حجمها وتتصف بالتعقيد والتركيب مما يساهم في ارتكاب جرائم النصب وخيانة الأمانة، بخلاف حياة في الريف حيث تتصف المعاملات بالبساطة والسهولة، بالإضافة إلى أن المدن تكثر فيها المتاجر التي تمتلئ بالسلع الثمينة والنقود والمسكن المؤثثة بالمفروشات الفاخرة علاوة على ما تحتويه من مجوهرات ونقود، في حين لا يوجد مثل ذلك في الريف على نطاق واسع^(٢).

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية

يقصد بالعوامل الاجتماعية تلك الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده وتتعلق بعلاقاته مع غيره من الناس في جميع مراحل حياته، وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، لذلك نتناول بالبحث صلة سلوك الإجرامي للحدث بكل من الأسرة والمدرسة والأصدقاء، نبين كالاتي^(٣):

أولاً: الأسرة

تعد الأسرة أول وسط اجتماعي ينشأ فيه الحدث وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع، لذلك نجد العلاقة وثيقة جداً بين الحدث وأسرته وانطلاقاً من هذه العلاقة الوثيقة يكون تأثيره على نمط حياة الحدث، لاسيما لأن الحدث يعتمد كلياً على أسرته في شؤون معيشته وحياته اليومية^(٤).

(١) د.يسر انور، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٤١

(٢) د.محمد عبدالله الوريكان، مرجع سابق، ص ٢٧٩ .

(٣) د. محمد عبدالله الوريكان، مرجع سابق، ص ٣٤٥ .

(٤) د.عبد الرحمن توفيق احمد، مرجع سابق، ص ١٤٠ .

إن أسرة الحدث هي البيئة الأولى في المجتمع، وهي أول وسط اجتماعي يتأثر به، وعلى أساس هذا وسط تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع، حيث يكون الحدث سوياً، إذا كانت أسرته أسرة سوية، كما يكون غير سوية إذا كانت أسرته أيضاً غير سوية، ويتوقف استواء الأسرة وصلاحها من عدمه على مجموعة من القيم السائدة في هذه الأسرة وكثافتها وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض، ثم المستوى الاقتصادي والاجتماعي للوالدين واستقامتهما والتزامهما بأصول التربية السليمة^(١).

ومن الحقيقة الثابتة التي توصل إليها العلماء أن الحدث الجانح ليس جانحاً بالفطرة، فلاسرته أثر كبير في تكوين شخصيته ونمط حياته، ولهذا كانت الظروف العائلية هي محط الأنظار عند دراسة شخصية الحدث الذي ينحرف إلى طريق الجريمة، وعلى سبيل المثال أسلوب الحياة المشتركة للوالدين ومدى التوافق أو التنافر بينهما إذ ينعكس ذلك كله على حياة الأبناء في الأسرة، فالأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين وبينهما وبين الأبناء تخرج منهما شخصية سوية لا تُساق وراء النزعات الشريرة وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة، أما الأسرة المفككة بسبب الشجار المستمر بين الوالدين أو غياب أحدهما بسبب الموت أو الطلاق أو الاغتراب للعمل بعيداً عن الأسرة أو عدم التكيف الاجتماعي يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم استقرار قد يدفع به إلى ارتكاب الجريمة، وقد دلت الإحصاءات التي أجراها بعض المختصين على أن نسبة كبيرة من الأحداث المجرمين تنتمي إلى أسر مفككة اجتماعياً^(٢).

من جانب الآخر إن الأسرة الواعية يكون لها دور في إبعاد أبناءها عن الإجرام والجريمة، أما الأسرة غير الواعية التي لا تقدر عواقب الأمور وتريد أن تأخذ حقها بيدها فإنما تكون سبباً في دفع أبنائها إلى الجريمة مما دفع البعض إلى القول أن الأسرة

(١) د. علي عبدالقادر القهوجي، مرجع سابق، ص ١١٧ .

(٢) د. محمد صبحي نجم، مرجع سابق، ص ٥٣ .

تتحول إلى مدرسة لتعليم الجريمة في مثل هذه الحالات^(١) .

نستنتج من خلال ما تقدم بأن الأسرة لها دور هام لا يمكن تجاهله في تكوين شخصية الحدث، فالبيئة الأسرية القوية المتماسكة الناجحة تفرز أفراداً ناجحين ومحترمين للقانون، أما البيئة الأسرية الفاشلة في تكوين العلاقة القوية بين أبنائها قد تشكل عاملاً عن العوامل الإجرام، ومع ذلك لا يمكن الاعتماد على هذه النتيجة في إجرام الحدث؛ لأن الأسرة الفاشلة ليست العامل الوحيد الذي يؤدي إلى الجريمة، وإنما يعد عاملاً رئيساً تتفاعل مع العوامل الأخرى المسببة لإحداث السلوك الإجرامي .

ثانياً: المدرسة

المدرسة هي البيئة الاجتماعية التي تعمل على إبعاد الطالب عن كل سلوك الإجرامي؛ لأن من مهام المدرسة التربوية والتعليم والتوجيه والتنقيف.

إن أسباب إجرام الحدث داخل حرم المدرسي يرجع بعض منها إلى العنف داخل المدرسة والتي تشترك في اسبابها مع العنف خارجها اي في المجتمع، وأن كان للعنف المدرسي خواص الفريدة من الناحية السببية، قد يرجعها البعض إلى رغبة الحدث في جلب الشهرة بين زملائه اي (المباهاة) ولذلك يقوم باستفزاز المعلم وتحديه أمام زملائه أو إجراجه أو الاستهزاء به أو السخرية منه اعتقاداً منه في ذلك بجعل زملائه ينظرون إليه على أنه شخص شجاع في حين أن ذلك مجرد تخطي حدود الأدب والياقة والاحترام، كما قد يرجع بعض عنف الحدث إلى رغبته في إثبات ذاته أو التباهي أو قد يرجع العنف إلى لغياب العدالة الاجتماعية وخاصة في مدارس الأقليات الفقيرة، عندما يقارن المراهق أحواله وأحوال مدرسته بمدارس الأثرياء، هنا يأتي عنفه كنوع من الحقد الطبيعي المولد للسلوك الإجرامي^(٢) .

(١) د. عبد الرحمن توفيق، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤١ .

(٢) د. عبد الرحمن توفيق محمد العسوي، سبل مكافحة الجريمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،

بالرغم من ذلك فهناك جانب من الطلاب لا يطيب لهم التواجد في الحرم المدرسي، كما لا يمكنهم التكيف والتأقلم مع زملائهم الطلبة، مما يؤدي بهم إلى الوقوع في مستنقع الجريمة^(١).

ورغم كل ذلك فقد اختلفت وجهات النظر لدى الباحثين في علم الإجرام بخصوص دور التعليم في تفشي أو انتشار الجريمة، ففي حين يعتقد البعض أن من شأن التعليم إبعاد الحدث عن الجريمة نجد أن البعض الآخر يقول بأنه ليس بشرط أن تنتشر الجريمة بين الأُميين أكثر من المتعلمين أو بمعنى آخر ليس شرطاً أن يكون التعليم سبباً من أسباب الابتعاد عن الجريمة .

بما أن التعليم هو نوع من التربية المدنية التي يتلقاها الحدث في محيط المدرسة التي يتلقى العلم فيها، ومع هذه التربية يفترض فيها أنها تؤثر في سلوك الحدث في علاقته مع زملائه في المدرسة ومع الذين يختلط بهم خارج المدرسة سواء في محيط البيت أم محيط الحي الذي يعيش فيه، وهذا التأثير يفترض فيه أن يكون تأثيراً حسناً يرسخ لديه القيم الاجتماعية واحترام العادات والقوانين والنظام، فإذا كان الأمر كذلك وكانت تربية البيت سليمة فإن هذا الحدث صالح لن ينزلق إلى طريق الجريمة، أما بخلاف ذلك فإن الوقوع في مسالك الجريمة يكون أمراً وارداً بل قد يكون من قبيل المسلم به^(٢).

خلاصة القول لكي يبتعد الحدث عن سلوك الإجرامي لابد للمدرسة أن يكون لها دوراً فعالاً في التربية والتعليم وإنوار الحدث عن كل سلوك منحرف وإخضاره بمخاطر الجريمة وعواقبها الخطيرة .

ثالثاً: الأصدقاء

إن اختيار الأصدقاء أما أن يكون بين جيران أو زملاء في المدرسة، حيث نجد

(١) د. نبيهة صالح، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص ١١٥ .

(٢) د. عبد الرحمن توفيق، مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩ .

أن كلاً من الأسرة والمدرسة تلعب دوراً كبيراً في اختيار الأصدقاء، وكما نعلم فإن الإنسان عندما يختار أصدقائه دائماً يفضلهم من الأشخاص الذين في مثل سنه، فوجود الحدث بين أصدقائه يحدث تأثيراً متبادلاً، فكلٌ منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر بدرجات متفاوتة حسب مقدرة كل منهم في الإقناع وقوته الشخصية، فإذا إساءت الجماعة مبادئ وتقاليد سليمة انعكس ذلك على سلوكهم وقرائنهم فيصدر عنهم، أما إذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات تكونت منهم عصابة الإجرام .

أغلب تكوين الجماعات الإجرامية يرجع إلى تفكك الأسرة فسادها، وسوء المعاملة التي يلقاها الحدث في الأسرة أو الفشل في المدرسة، فهذه الظروف تدفع بالحدث إلى البحث عن مجتمع آخر يلائم ظروفه وأحواله، فيجد ضالته في مجتمع الأصدقاء الذين تتقارب ظروفهم مع ظروفه، فينسجم ويتوافق معهم ويتأثرون ببعضهم بعض، ومن هنا تظهر صور السلوك الإجرامي، وغالبا ما يكون للعصابة الإجرامية رئيس يتميز بالشخصية القوية يتولى إدارة نشاط الأفراد الخاضعين له، وأكثر نشاط العصابة في الغالب صورة الاعتداء على الأموال وبصفة الخاصة سرقة^(١) .

الفرع الثالث: العامل الاقتصادي

لا يوجد شك بأن العامل الاقتصادي له تأثير كبير على الحياة الإنسان؛ لأن من خلال هذا العامل يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته المادية، مما أدى ذلك إلا أن أي نقص أو تقصير من هذا العامل يؤدي إلى تهديد وهدم الحياة الفرد .

فقد اختلف علماء آخرون إلى القول بأن المبالغ في تقدير أهمية الظروف الاقتصادية على الظاهرة الإجرامية بما يرى بعض العلماء الآخرون بوجود أهمية كبيرة للعامل الاقتصادي على الظاهرة الإجرامية^(٢) .

(١) د. محمد صبحي نجم، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦ .

(٢) د. نبيه صالح، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٨ .

جدير بالذكر أن الجرائم التي يقوم بها الحدث متأثراً بالعامل الاقتصادي أغلبها جرائم الاعتداء على الأموال؛ وذلك لأن الفقر والحاجة سبب في كثير من جرائم الأموال، حيث يفتقر الحدث للإشباع حاجته من المأكل أو الملابس وخاصة إذا كان هو المعيل الوحيد للعائلة، فيلجأ في سبيل ذلك إلى الوسائل غير المشروعة، فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال وفي مقدمتها جريمة السرقة .

إلى جانب الآخر فإن قطع الحدث للدراسة وانصرافه إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة والنقاه برفاق السوء يدفعه هذا إلى الانحراف، كما يزيد الأمر سوءاً غياب الأب عن الأسرة طالباً للرزق، وخروج الأم إلى ميدان العمل تحت حاجة الفقر ، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف وقد يكون ذلك دافعاً إلى سلوكهم سبيل الجريمة^(١) .

كما توجد علاقة بين الفقر وجنوح الحدث، فمن المعروف أن الفقر يؤدي إلى السكن الحجير وسوء التغذية وتفكك الروابط الأسرية من هجر وطلاق وما يتبع ذلك من ردود فعل سيئة على نفسية الطفل وأحواله التربوية والثقافية، فمن الناحية التربوية نجد أن الفقر الشديد قد يرغم الوالدين على تكريس كل وقتهم للبحث عن القوت حتى لو أدى الأمر إلى عملها في آن واحد ساعات طويلة متواصلة مما يترتب عليه حرمان الحدث من رعايتهما والإشراف عليهما وتوجيههما الوجهة السليمة، ومن الناحية الثقافية نجد أن الفقر يجبر كثير من الآباء إلى انتزاع أولادهم من المدارس قبل إكمال تعليمهم للعمل في أعمال ذات مستويات منخفضة، حتى ولو بقوا في المدرسة فإن الوالدين لا يكون لديهما الوقت الملائم للإشراف على أبنائهم وتوجيههم بما ينبغي من تربية وتعليم صالحين^(٢) .

أما بخصوص التطور الاقتصادي فقد اختلف الإجرام كمّاً ونوعاً بحسب درجة التطور وما إذا كان اقتصادياً أم زراعياً أم صناعياً، ففي المجتمع الاقتصادي الزراعي

(١) د. محمد عبدالله الوريكان، مرجع سابق، ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٢) د. سامية حين الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤٧ .

يتميز الإجرام فيه بأنه قليل نسبياً؛ نظراً لطابع الهدوء الذي يسوده وظروف الحياة الصعبة والقاسية فيه، حيث تتكرر فيه جرائم القتل والجرح والضرب والإتلاف .

أما في المجتمع الاقتصادي الصناعي فتزداد فيه نسبة الإجرام؛ بسبب كثرة النشاط والحركة والتي يترتب عليها تعقيد الحياة وتشابك العلاقات بين الأفراد، ويأخذ الإجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة والدهاء فتكثر فيه جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقعة والتزوير والرشوة^(١) .

جدير بالذكر فالتطور الاقتصادي التي وصل إلى الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الاقتصادي الصناعي أدى هذا التحول إلى ارتفاع في مستوى حياة الأفراد، مقترنةً بزيادة ملموسة في عدة الجرائم، خاصة الجرائم الواقعة على الأموال^(٢) ، كما أن هذا التحول ترتب عليه عدة نتائج منها هجرة الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن وتكاثر في المناطق الصناعية وازدياد أهمية التبادل التجاري للسلع وارتفاع مستوى دخل الأفراد، وهذا يؤدي إلى ظهور عدة مشاكل منها عدم التكليف الاجتماعي بين المقيمين في المناطق الصناعية مما قد يدفعهم إلى إنتاج السلوك الإجرامي فتكثر الجرائم^(٣) .

المبحث الثاني

طرق معالجة الإجرام عند الحدث

بعد بيان أهم العوامل المسببة للإجرام عند الحدث، سنبيين طرق الوقاية منه وكيفية علاجه عند الحدث، ومدى إصلاح الحدث الجانح وتأهيله مرة أخرى للحياة .
في هذا المبحث نبين أهم طرق معالجة الإجرام عند الحدث وذلك في مطلبين،

(١) د.محمد صبحي نجم، مرجع سابق، ص ٥٧ .

(٢) د.نبية صالح، مرجع سابق، ص ١٢٠ .

(٣) د.محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص ٥٧ .

نبين في الأول وقاية الحدث من الإجرام، وفي الثاني نبين كيفية اصلاح وأهيل وعلاج الحدث الجانح في المؤسسات الاصلاحية .

المطلب الأول: الوقاية من الإجرام

من معروف لدى المجتمع أن الوقاية خير من علاج وهذه القاعدة قديمة في علم الطب تطبق نفسها في علم الإجرام، وإنه من الأفضل الوقاية من الإجرام بدلاً من محاولة علاجه وتوجيهه إلى الطريق الصواب .

إن علم الاجتماع الجنائي بين الطرق التي يجب أن تتجه نحوها وسائل الوقاية وربما علم الوراثة يلعب دوراً ولو ثانوياً في هذا الصدد، فالنقطة الأساسية لمشكلة الإجرام لدى الحدث هي معرفة الأسباب المؤدية إلى الجريمة وإلى نشوء وتطور السلوك الإجرامي، وعلى ذلك فإن وضع منهج أو خطة الوقاية من الإجرام وأخذ الاحتياطات قبل وقوعه أمر يتطلب أولاً حل المشكلة والأسباب المكونة للسلوك الإجرامي والجريمة بصورة علمية، وذلك عن طريق تكوين نظرية عامة شاملة تفسر أسباب السلوك الإجرامي بلا استثناء أو وجود نظريات متعددة عند تطبيقها يمكن أن تفسر لنا السلوك الإجرامي بصورة عامة وأصناف أخرى من السلوك تفسرها نظريات الخاصة^(١) .

إن الوقاية لها مفهومين مختلفين، الأول يعني أنه: إجراء يواجه خطورة كامنة في شخص ليعده عن المجتمع، أي منع الشخص من إخراج الخطورة الكامنة بداخله وبالتالي حماية المجتمع من الضرر الذي قد يلحق به، أما المفهوم الثاني فيرى: أن التدابير هو وسيلة للحماية أو الوقاية لمنع المجرم من العودة إلى الإجرام مرة أخرى بعد أن يكون قد سبق له القيام به^(٢) .

(١) عبد الجبار عريم، نظريان علم الإجرام، ط٤، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨، ص ٢٦٩ .

(٢) القانون الشامل، جنوح الأحداث، بدون اسم الناشر، منشور على الصفحة الالكترونية

نستنتج من هذين المفهومين بأن الوقاية من الإجرام إجراء الاحتياطي والوقاية الاجتماعية تهدف إلى منع المجرم من العودة إلى الجريمة أو الإبقاء على حالته الخطرة في حالة سكون .

في هذا المسار وبخصوص كيفية وقاية الأحداث من الإجرام، فإن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الأسرة أولاً والمدرسة ثانياً .

توجد -ولأسف- كثير من الأسر تقصر بواجب الرعاية اللازمة للحدث، بل كثير ما منهم يواجهون مشاكلهم أمام الصبي مما ينعكس عليه ويؤدي به إلى عدم احترامه للكبر منهم، أو يسهل انزلاقه إلى تشاجر وأفعال العنف، أو يصر على الكذب وعدم الإخلاص، أو يبدو فاتراً في مشاعره نحو ذويه أو يلتزم الابتعاد عن المنزل والفرار منه والالتجاء إلى التسكع، أو يسرق بسهولة نقوداً أو أشياء ذات قيمة أو تبدو عليه وجوه انحراف في مظاهر الغريزة الجنسية، وعلى الرغم من كل ذلك لا يقبل الوالدان على نفسها طلب المشورة والنصح في شأنه، ظناً منهما - وهذا ظن الخاطئ - أن في ذلك ما يغيض منهما ويجرح كبرياءهما ويظهران بمظهر العاجزين عن أداء رسالتهم التربوية .

هنا يأتي الدور الأهم للأسرة في وقاية أبنائها من الإجرام ببذل جهود تجاه الأسرة كخلفية أساسية في المجتمع بما يضمن تماسكهما بقيام الأم والأب بدورهما المتكاملين في جو من الاحترام المتبادل بين الكبير والصغير، فقد بينت الدراسات عدم تعرض أي فرد من الأسرة المتماسكة للجنوح حتى في بعض الحالات التي يبلغ فيها عدد أفرادها أكثر من ثلاثين فرداً؛ نظراً للعلاقات المتينة بينهم وحرص الاباء على حسن الرعاية والإعداد للمستقبل^(١) .

(١) د. رمسيس بهنام، علم الوقاية والتقويم، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ٣٧ .

من جانب آخر نجد أن المشرع العراقي عند شرعه قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل في المواد (٢٩،٣٠) أكد على المسؤولية الأولية للأولياء عن انحراف الأبناء^(١).

أما بخصوص دور المدرسة والمؤسسات التعليمية في الوقاية نجده في توفير القدرات اللازمة والظروف الملائمة لاستيعاب كل الذين هم في سن الدراسة أو التكوين من شأنه المساعدة على انخفاض معدلات الإجرام^(٢)، وكذلك تلقين الحدث نوعاً من العلم يتفق مع استعداده الطبيعي وهواه، وهذا يتطلب أن يكون التعليم إلزامياً ومجانياً بالنسبة للأسر الفقيرة، وأن توقع عقوبة على كل رب أسرة يهمل في واجب تعليم ابنه من أبنائها، وأن تُكافح ظاهرة الغياب عن المدرسة والهروب منها وتوقيع عقوبة على أصحاب دور الملاهي الذين يقبلون الحدث أثناء ساعات الدراسة.

ومن اللازم كذلك أن يجري اتصال بين المدرسة وبين أولياء الأمور وأن تُعقد مجالس للأباء تضم معهم المدرسين ويحدث تبادل في وجهات النظر حول مشكلة الصبي وما يتطلب من علاجها وحلها^(٣).

من جانب آخر أكدت فقرة (١) من مادة (٢١) من قانون رعاية الأحداث على دور المدرسة في الوقاية الحدث من الإجرام حيث نصت على (يعين في كل مدرسة

(١) نص مادة (٢٩) فقرة (١) من قانون رعاية الأحداث (يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن خمسمائة دينار كل ولي أهمل رعاية الصغير أو الحدث إهمالاً أدى به إلى التشرذم أو انحراف السلوك).

فقرة (٢) (تكون العقوبة بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على الف دينار إذا نجم عن هذا الإهمال ارتكاب الحدث جنحة أو جنائية عمدية).

نص مادة (٣٠) (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار كل ولي دفع الحدث أو الصغير انحراف السلوك).

(٢) القانون الشامل، جنوح الحدث، مرجع سابق.

(٣) د. رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص ٣٨.

باحث اجتماعي يكون مسؤولاً عن حل مشاكلهم، ويجوز عند الاقتضاء أن يقوم احد أعضاء الهيئة التدريسية بذلك^(١).

جدير بالذكر أن للإعلام دور توجيهي وتربوي في كافة المجتمعات المتحضرة حيث أصبح شريكاً ثالثاً لكل من الأسرة والمدرسة في تنشئة الأطفال وإعدادهم تربوياً في هذا المجال، فعلى الدولة أن توصي وسائل الإعلام بعرض البرامج الوثائقية للأحداث في السينما مع ما يلائم طفولتهم ويفيدهم وأن يراعي في نشر المواد الفكاهية وإبراز عناصر التسلية البريئة والمغزى المفيد، ولا يجب أن تتضمن هذه الفكاهات بأي حال المواد التي من شأنها أن تهبط بالمستوى الأخلاقي للحدث المشاهد، وكذلك البعد عن القص المثيرة للغريزة وتجنب عرض الجرائم بطريقة فيها سخرية من القانون أو من رجال الشرطة أو العدالة أو بطريقة فيها تحريض على التقليد، زيادة على عدم تناول حوادث الطلاق بطريقة ساخرة تهدف إلى الفضيحة والبعد عن مهاجمة العقائد الدينية أو أسرية من الجنس أو اللون أو التقاليد^(٢).

إن الوقاية من الجريمة يتوقف على المبادئ التالية :

- ١- توفير فرص النمو السوي لكل عناصر الشخصية في الطفولة؛ لأن جذور الجريمة توجد في أعماق الشخصية منذ التاريخ المبكر للفرد، ويستطيع الآباء منع النزعات غير الاجتماعية في أطفالهم عن طريق توفير جو انفعالي صحي في المنزل وإقامة علاقات ودية مع أطفالهم، وأن يوجهوا بعناية نموهم الخلفي ونمو شخصيتهم وفي هذا الصدد يستطيع أن يلعب المسجد والمدرسة ومنظمات الشبيبة دوراً هاماً .
- ٢- اكتشاف الاستعداد للجنوح اكتشافاً مبكراً، فالحدث لا يصبح مجرماً بين عشية وضحاها إنما الإجرام ينمو تدريجياً، فمن المحتمل القضاء على النزعات الإجرامية.

(١) فقرة (١) من مادة ٢١ من قانون رعاية الأحداث رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ المعدل .

(٢) القانون الشامل، مرجع سابق .

٣- إبعاد العوامل التي تشجع الجريمة ويتضمن هذا المبدأ إبعاد الأحداث عن البيوت السيئة وإزالة الأحياء الشعبية القذرة والتوسع في الإمكانيات الترويجية لكي تقدم منافذ الأحداث المحرومين، ومن ذلك أيضاً تنظيم أندية الصبية لكي تقضي على تأثير الشلل .

٤- فرض السلطات القانون بصورة حازمة، وتوفير الإشراف الدقيق، ولا شك أن إغراء ارتكاب الجريمة يقارن بالخوف من العقوبة، فالفرد يتردد في ارتكاب الجريمة إذا تبين له سيلقى حتماً عقابه، وفي هذا الصدد فإن حسم رجال الشرطة وقوتهم وحزم النظام القضائي سوف يؤثر على إصلاح كثير من الحالات الحدية وتمنعها من ارتكاب الجريمة .

٥- وأخيراً توفير نظام جيد للإصلاح الحكومي والشرعي فعلى أساس من طبيعة القانون يتوقف ارتكاب الجريمة، فهناك كثير من مرتكبي الجرائم يفلتون من العقاب بسبب ضعف القانون^(١) .

إذن نستنتج من ما تقدم لكي نبعد الحدث من أي سلوك الإجرامي لأبد من إنشاء مركز عام للطب التربوي يضم أخصائيين من الأطباء النفسيين والعصبيين ذوي الخبرة في الأحداث وكذلك عمال وعاملات للخدمة الاجتماعية كي يعرض على هذا المركز كل حدث جاءت إليه وأسرة الحدث نفسه أو مدرسته، فيفحص المركز هذا الحدث من كافة الوجوه لإبعاده عن الانحراف .

المطلب الثاني: إصلاح ومعالجة الحدث الجانح في المؤسسات

العقابية

بعد أن تناولنا العوامل الإجرامية المؤثرة على السلوك الحدث، وبيننا الجهود المبذولة لوقاية من الإجرام، فعلى رغم من هذا قد ينتصر تلك العوامل على السلوك الحدث ويتوجه به إلى سلوك الإجرامي، فيقع الحدث ضحية تلك العوامل، فمن حسن

(١) د. عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص ٣٩٩-٤٠٠ .

الحظ أن أساليب معالجة الأحداث الجانحين أفضل من مثلتها لدى المجرمين الكبار، فمجرد إحالة الحدث للمحكمة فإنه يفحص بطريقة غير رسمية، حيث يكون التأكد على فهمه وفهم ظروفه ومساعدته أكثر من معاقبته، حيث يمكن حل مشكلة الحدث دون الإحالة إلى المحكمة التي تقتصر على الحالات الخطيرة ويمنح قضاة الأحداث سلطات واسعة ومتنوعة وقراراتهم ليست جامدة أو مقيدة تقيداً مطلقاً بالقانون أو بالحكم بإيداعه بإحدى الإصلاحيات أو ايداعه في مدرسة صناعية أو معسكر، وعلى رغم من جودة هذا البرنامج على المستوى النظري إلا أنه عديم الفاعلية عملياً، وذلك لعدم توافر الضباط المدربين تدريباً فنياً ولنقص الإمكانيات اللازمة لنجاح البرنامج والتي تؤدي إلى كثرة أعداد الحالات إلى استحالة توفير الرعاية الفردية بسبب نقص المشرفين^(١)، من هنا يأتي دور المؤسسات الإصلاح لعلاج ذلك الحدث الجانح وكيفية معالجة سلوكه الإجرامي لكي يعود مرة أخرى إلى المجتمع كعنصر مفيد وليس إجرامي، والعلاج في المؤسسات العقابية يقوم على الدعائم الآتية :

أولاً: التعليم والتثقيف

إن تطبيق مناهج التربية والتعليم وان لم يكن حاسماً في علاج الجانحين وإصلاحهم إلا انه إجراء يؤمل منه أن يؤدي إلى نتائج مقبولة، إن هذه المناهج وطرق التربية والتعليمية يكون تأثيرها أشد وأقوى في علاج وإصلاح الجانحين الأحداث أكثر من غيرهم من المجرمين الآخرين؛ ذلك لأن المجرمين الأحداث هم أكثر قابلية للتعليم والتوجيه من غيرهم .

إن الجهود تبذل على نطاق واسع في ميدان جرائم الأحداث أكثر من غيرهم من الأصناف الأخرى؛ وذلك لأن السلوك الإجرامي يتكون في مرحلة الطفولة، وإن المجرمين الخطرين والمنحرفين يبدأون الإجرام في هذه المرحلة أي الطفولة ثم يستمرون إلى الأخير، وفي السنين المتقدمة للمجرم يصعب إصلاحه وتوجيهه، حيث

(١) د. عبد الرحمن محمد العيسوس، مرجع سابق، ص ٣٩٨ .

أنه في هذه المرحلة المتأخرة يكون قد اعتاد على الجريمة وصلب عوده ولم يعد بالإمكان إصلاحه أو علاجه إلا بصعوبة كبيرة^(١).

من جانب آخر أكدت مادة (٢٣) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١ المعدل على ضرورة التعليم للإصلاح الأحداث الجانحين حيث نص على (للنزير أو المودع الحق في التعليم ومواصلة الدراسة خلال مدة محكوميته)، لذلك يتوجب على المؤسسات العقابية فتح المدارس لهذا الغرض وعلى وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية توفير المتطلبات اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة بالنزلاء وعلى إدارة المؤسسات العقابية أن تتغلب على المشاكل التي تتمثل في عدم تمكنها من إنجاز برامج عمل فعالة وأكدت على لمكاملة للنشاط المدرسي وتوجيهي، ما يتطلب تدخلها من أجل استيعاب الحاجات الحقيقية للأحداث الجانحين، وذلك بتنظيم أنشطة للتدريب والتعليم ومواكبة لباقي الأنشطة ومكاملة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الهيئات المستهدفة من هذا النشاط والأهداف مراد بلوغها وكذلك الوسائل والإمكانات المتوفرة، إلى جانب ذلك لابد توفير جميع المستلزمات لازمة لتتقيد وتعليم الحدث الجانح من خلال توفير المكتبة داخل المؤسسات العقابية؛ لأنه جزء مهم من عملية التأهيلية والثقافية والسلوكية للحدث النزير واشباع هواياته بما ينسجم مع برامج الإصلاح حتى تتاح له الفرصة الاطلاع والتثقيف؛ لأنه لديه وقت الكافي للاطلاع، لذلك فان الحدث النزير يطلع ويقراء اكثر من غيره من الاشخاص خارج المؤسسات العقابية كما اكدت على ذلك القاعدة (٤٠) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء حيث نص (يجب ان يكون لكل مؤسسة مكتبة تخصص لاستعمال جميع طوائف المسجونين وتشمل على قدر كافي من الكتب الترويقية والثقافية، وأن يشجع المسجونين على الاستفادة ومنها على قدر الإمكان إلى جانب قراءة الكتب يجب ان يسمح للنزير الاطلاع على الصحف اليومية وذلك ليكون على اتصال دائم بالمجتمع

(١) عبد الجبار عريم، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

كما ويجب ان تسمح انظمة المؤسسة العقابية للنزلاء بإدخال المطبوعات عن طريق ذويهم عند الزيارات) .

ثانياً: الخدمات الصحية

لقد اكسب العلاج الطبي للمجرمين بالتكوين مزيداً من الأهمية وجعلهم في المكان الأول، فنظام التدابير الواقية باعتباره من النظم العصرية للقانون الجنائي قد نشأ بالذات لمواجهة أولئك المجرمون الذين لا يجدي ألم العقوبة في إصلاحهم وإنما يجدي معهم العلاج الشامل لنفسانيتهم وأجسادهم^(١) .

إن الخدمات الصحية تلعب دوراً هاماً في إصلاح الجانحين وتأهيلهم للرجوع للهيئة الاجتماعية بحالة صحية سليمة خالية من الأمراض، فالاهتمام بالرعاية الصحية يسمح -من ناحية- باحتفاظ النزلاء بصحة جيدة تسهم في نجاح الأساليب العقابية الأخرى وبصفة الخاصة العمل العقابي، ومن ناحية الأخرى يجنب المجتمع من انتشار الأمراض والأوبئة، كما إن تفشي مرض أو وباء بين المحكوم عليهم يبغى معاناتهم قدرا من الإيلام يفوق الذي تحمله العقوبة، وهو أمر يجب أن تتجنبه الدولة، كما أن الحق في الرعاية الصحية هو حق عام تلتزم به الدولة إزاء مواطنيها بلا استثناء بما فيهم المحكوم عليهم^(٢) .

تختلف العلاج في نطاق المجرمين بالتكوين باختلاف فصائلهم وكذلك إنما يلزم بالنسبة لهم جميعاً ما يأتي:

- ١- استخدام أساليب العلاج بالقواعد الصحية والمستحضرات الطبية .
- ٢- استخدام أساليب الطب النفساني والتربوي الكفيلة بتصعيد الغرائز الأساسية الأصلية وإنما الغرائز الثانوية السامية^(٣) .

(١) د.رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص ١٨٠ .

(٢) د.يسر انور، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٤٩ .

(٣) د.رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص ١٨٦ .

من أهم حقوق النزير هو علاجه؛ وذلك لعجزه عن اللجوء إلى طبيب يعالجه، كما أن له الحق كإنسان في السلامة البدنية والعقلية والنفسية، والعلاج يجب أن يكون مجانياً، ومجانية العلاج تتعلق بالدولة في توفير العلاج للنزلاء بوصفه أسلوباً تأهلياً.

إن تأسيس برنامج إصلاحي في المؤسسات العقابية يتطلب توفير مستشفى مجهز بالمعدات والوسائل الطبية، وهيئة طبية تضم مختلف الأخصائيين، بالإضافة إلى العيادات الخارجية، وكل مؤسسة العقابية يجب أن تتوفر فيه أخصائيون استشاريون لمختلف الاختصاصات تتألف من جميع الأخصائيين الصحيين^(١)، على طبيب السجن ان يقوم بالواجبات التالية :

١- فحص السجن الداخل السجن حديثاً فحصاً دقيقاً للتأكد من سلامته من الأمراض

٢- على الطبيب أن يستعرض السجناء كل يوم ويتأكد من انهم متمتعون بصحة وان ليس بينهم من اصيب بمرض من الأمراض .

٣- الاشراف على عملية تهيئة وطبخ الاغذية وتوزيعها في اواني نظيفة .

٤- ملاحظة الانارة والتدفئة والتهوية ومراقبة معامل السجن من الناحية الصحية .

٥- على الطبيب ان يقدم التقارير والإرشادات الصحية إلى مدير السجن ان يجتهد في تطبيقها وتنفيذها^(٢) .

ثالثاً:الخدمات الاجتماعية

الخدمات الاجتماعية لها دوراً مهماً في علاج الحدث الجانح في المؤسسات العقابية من خلال تلك الإجراءات والوسائل التي تساعد الحدث الجانح على التكيف مع

(١) عبدالجبار عريم، مرجع سابق، ص ٢٠٢ .

(٢) محمد سلمان العطار، الإجرام والمؤسسات العقابية، ط٢، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٥، ص ٩٦-

الحياة داخل المؤسسات العقابية وتوجيهه في حل مشاكله، كذلك تأهيله وإعداده للعودة إلى المجتمع فرداً صالحاً^(١).

تظهر أهمية الخدمات الاجتماعية في المؤسسات العقابية عند دراسة الحالة الفردية للمحكوم عليه كونه تساعد كثيراً على تفهم أسباب السلوك الإجرامي لديه، إن الدراسات الاجتماعية تلعب دوراً فعالاً في اضطرابات السلوك ومعالجتها، كما إن ادخال دراسة الحالة في السجن يعد دليلاً على التقدم الذي حصل في نطاق العمليات الاصلاحية والبحث العلمي على حد سواء، كما أن الدراسات الاجتماعية للحالات الفردية في السجون أصبحت جزءاً متمماً لعمل هذه المؤسسات في العصر الحديث، فالرعاية الاجتماعية تهدف لتحقيق هدفين هما :

١- معرفة مشاكل المحكوم عليه ومحاولة حله حتى يستطيع الاستجابة

لأساليب التأهيل والعلاج وهو مطمئن النفس وهادئ البال، فيحقق

الهدف من المعاملة العقابية على احسن وجه .

٢- الإبقاء على الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع طالما لا يهدد بالخطر النظام العقابي، لان هذه الصلة تسهم في تحقيق الغرض التأهيلي للجزاء الجنائي، إذ تسهل الرعاية الاجتماعية على المحكوم عليه التكيف مع المجتمع عند الإفراج عنه، وتتنوع هذه الصلة لتشمل تلقي الزيارات داخل المؤسسة وتبادل الرسائل والتي نوضحها كالاتي^(٢):

١- الزيارات :

تسمح اغلب النظم العقابية للمحكوم عليه بتلقي زيارات أفراد أسرته وذويه في محاولة لإبقاء صلته بالعالم الخارجي كجزء من عملية إعادة إصلاحه وتأهيله^(٣)؛ لأن

(١) د. جلال ثروت، علم الإجرام والعقاب، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٤ .

(٢) عبد الجبار عريم، المرجع السابق، ص ٢١٥ .

(٣) د. ماهر عبد الدرة ود. حسن عودة زعال، مبادئ علم العقاب، موصل، ١٩٩٧، ص ٥١ .

زيارات تعد من أهم وسائل الاتصال مع العالم الخارجي حيث تخفف من عزلة النزيل وتمنحه إمكانية الإمام بأخبار الخارج وترحبه نفسياً وتمنحه فرصة الترويح عن نفسه وتبادل الأفكار مع ذويه وأصدقائه وتقوية ثقته وأمله في الحياة وبواسطة هذا التفاعل الحي يمهّد الطريق أمامه تدريجياً لتقوية شدة الاجتماعي تجاه أسرته وتجاه المجتمع الأكبر^(١)، وتأكيداً على ما قال فقد ذكر قاعدة (٣٧) من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء حيث نصت على (يجب التصريح للمسجونين بالاتصال بأسرهم وأصدقائهم ذوى السمعة الطيبة عن طريق المراسلة أو الزيارة في فترات منتظمة وذلك تحت الرقابة الضرورية)، ومن جانب آخر أكدت مادة (٢٣) من قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١ المعدل قواعد الزيارات بحيث يحق لكل نزيلة استقبال الزائرين وزيادة عدد الزيارات للنزيلة في حالة تفوقه، أشار إلى إمكانية إصدار تعليمات بتحديد عدد الزيارات الإضافية في الحالات الضرورية، ومنع القانون أن يحرم النزيلة من الزيارات لأكثر من شهر إلا بموافقة المدير العام ولا يجوز بأي حال أن تزيد مدة الحرمان على ثلاثة أشهر .

٢- تبادل الرسائل :

لإدامة الصلة بين النزيلة والمجتمع لابد من السماح له بتلقي الرسائل وكذلك مراسلة من يشاء، وقد أكدت على ذلك المادة (٤٠) من قانون المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي ذلك من الحقوق التي يتمتع بها النزيلة أثناء ايداعه حيث نصت على (للنزيلة ان يرسل من يشاء ويتسلم الرسائل من يشاء ولقسم الاصلاح الاجتماعي عند الضرورة ان يطلع على الرسائل التي يبعث بها أو يتسلمها النزيلة المودع)، كما أن حق المؤسسة الاطلاع على مراسلات النزلاء يجب أن يكون في أضيق الحدود ولا يشعر النزيلة بأن مراسلته يتم الاطلاع عليها حتى لا يشعر إنه ليس محل ثقة^(٢) .

(١) عبد الرحمن علي خميس، الاصلاح الاجتماعي في العراق، ١٩٨٩، ص ١٦٦ .

(٢) د. ماهر عبد الدرة ود. حسن عودة زعال، مرجع سابق، ص ٥٢ .

جدير بالذكر أن البرامج سألقة الذكر التي تؤدي إلى إصلاح الحدث الجانح داخل المؤسسات العقابية ليست كافيةً بحد ذاتها بل لابد من تقويمه بعدة أنظمة أخرى لكي يستفاد منه الحدث الجانح في إصلاحه وعلاجه من الإجرام، ومن أهم هذه الانظمة :

اولاً:نظام الإفراج الشرطي

هذا النظام يسمح من خلاله بإطلاق سراح المحكوم عليه قبل انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها، ويكون ذلك بناء على شروط نص عليها القانون .

ثانياً:نظام الحرية النصفية

يقصد به وضع المحكوم عليه نهائياً خارج المؤسسة العقابية منفرداً دون حراسة أو رقابة إدارية ويعود إلى المؤسسة مساء كل يوم، وتنحصر الغاية من ذلك في استعادة المحكوم عليه من نظام الحرية النصفية من مزولة دروس في التعليم .

ثالثاً: نظام إجازة الخروج

يقوم هذا النظام على منح مكافئة إجازة الخروج للمحبوس بحسن السير والسلوك مدة أقصاها عشرة أيام دون حراسته^(١) .

نستنتج من ما سبق انه لكي تحقق اصلاح وعلاج الحدث الجانح لابد من تطبيق برامج إصلاحية متبعة داخل المؤسسات العقابية بصورة فعالة على المحكوم عليه لكي يستفاد منه وبذل جهودا كبيراً لتطوير وتقويم هذه البرامج بصورة عصرية وملائمة مع تطوير الحياة في المجتمع لكي يستفاد منه الحدث الجانح لإعادة بناء شخصيته من جديد وتقويم سلوكه .

(١) دور المؤسسات العقابية في ظل السياسة العقابية الجديدة، بدون اسم الباحث، مقال منشور على

منتدى طاسيلي الجزائرية، متاح على الصفحة الالكترونية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٢

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

- ١- العوامل الداخلية المؤثرة على إجرام الحدث هي مجموعة ظروف المرتبطة بذات الحدث المجرم والتي مرتبطة بتكوين البيولوجي والعقلي والنفسي للحدث، والتي يؤدي تضافرها أو تضافر بعضها مع العوامل الخارجية أو بيئية، أي التي تتصل بشخص المجرم ويؤدي إلى أحداث السلوك الإجرامي .
- ٢- لا يمكن اعتبار الوراثة العامل الوحيد الذي يحسن ظاهرة الإجرام إنما لا بد أن تتفاعل معها عوامل أخرى سواء أكانت بيئية أو غيرها لظهور الظاهرة الإجرامية لدى الحدث .
- ٣- يوجد علاقة وثيقة بين السكر والإدمان والإجرام، بحيث أنها تؤثران على مدنيها وتهيئ له بيئة خصبة للإجرام أم تدفعه إلى سلوك سبيل الجريمة .
- ٤- العوامل الخارجية للإجرام هي مجموعة من الظروف الخارجية عن شخصية الإنسان التي تحيط به ويؤثر في تحديد معالم شخصيته، وفي توجه سلوكه وتحديد أهدافه، إن إقامة علاقة سببية بين العوامل المحددة لبيئة شخص ما وبين ظاهرة الإجرام وصفت هذه البيئة بانها إجرامية ومن أبرز العوامل الخارجية المثرة على سلوك الحدث هي (العوامل الطبيعية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية) .
- ٥- لا يمكن اغفال دور الاسرة في تكوين شخصية الحدث، فالبيئة الاسرية القوية المتماسكة تفرز أفراداً ناجحين وملزمين للقانون، بخلافه فانه يولد أفراداً المنحرفين .
- ٦- العامل الاقتصادي له دور كبير في انحراف سلوك الحدث؛ لأن الحدث لإشباع حاجته وحاجات عائلته يلجأ إلى الوسائل غير المشروعة فيرتكب جرائم خاصة جرائم الاعتداء على الاموال .

٧- لوقاية الحدث من اي سلوك الإجرامي لابد من إنشاء مركز طب التربوي يضم اخصائيين من الاطباء النفسيين والعصبيين ذوي الخبرة في الأحداث وكذلك عمال وعاملات للخدمة الاجتماعية كي يعرض على هذا المركز كل حدث الجانح، فيفحصه المركز من كافة الوجوه يشير في شأنه بما يلزم لبعده عن الانحراف .

٨- لإصلاح وعلاج الحدث الجانح لابد من تطبيق برامج الاصلاحية داخل المؤسسات العقابية بصورة فعالة على المحكوم عليه لكي يستفاد منه وذلك بصورة عصرية وملائمة مع تطور الحياة في المجتمع وللإعادة بناء شخصيته من جديد وتقويم سلوكه .

ثانياً: التوصيات

- ١- توصية دور الأسرة والمدرسة وفاعلتها وحمايتها وحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة .
- ٢- نشر الوعي بين الآباء والأمهات حول المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون وطرق معالجتها .
- ٣- تعميق دور المدرسة والتعاون مع الاسرة من اجل بناء شخصية الطفل العلمية والنفسية والاجتماعية .
- ٤- الإكثار من البرامج التثقيفية والترفيهية المناسبة للأطفال والأحداث .
- ٥- مراقبة نشاطات الأحداث وتجمعاتهم وصدقاتهم وحصرها ضمن دوائر سليمة .
- ٦- تنمية الوعي الديني في المجتمع خاصة عند فئة الشباب والمراهقين .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- ١- د.رمسيس بهنام ود.عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٦ .
- ٢- حسنين ابراهيم صالح، الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة النشر .
- ٣- د.جلال ثروت، علم الإجرام والعقاب، بيروت، ١٩٨٣ .
- ٤- د.سامية حسن الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- ٥- د.فوزية عبدالستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ .
- ٦- د.علي محمد جدعفر، علم الإجرام، مؤسسة الجامعية، بدون مكان النشر، ١٩٩٢ .
- ٧- د.عبد الرحمن توفيق احمد، علم الإجرام والعقاب، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١ .
- ٨- د.عبد الرحمن محمد العيسوي، سبل مكافحة الجريمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦ .
- ٩- عبدالرحمن علي خميس، الاصلاح الاجتماعي في العراق، بدون دار ومكان النشر، ١٩٨٩ .
- ١٠- عبدالجبار عريم، نظريات علم الإجرام، الطبعة الرابعة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨ .
- ١١- د.علي عبدالقادر القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الجامعية، القاهرة، ١٩٩٤ .
- ١٢- د.محمد عبدالله الوريكان، مبادئ علم الإجرام، ط١، دار الوائل، عمان، ٢٠٠٨ .
- ١٣- محمد سلمان العطار، الإجرام والمؤسسات العقابية، ط٢، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٥ .

- ١٤- د. محمد صبحي نجم، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٣ .
- ١٥- د. ماهر عبد الدرة ود. حسن عودة زعال، مبادئ علم العقاب، بدون مكان النشر، ١٩٩٧ .
- ١٦- د. محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨ .
- ١٧- د. نبيهة صالح، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٣ .
- ١٨- د. بيسر انور، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠ .

ثانياً: القوانين

- ١- قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل .
- ٢- قانون اصلاح نزلاء والمودعين رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١ المعدل .

ثالثاً: المواثيق الدولية

- ١- قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، أقرها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقودة في جنيف عام ١٩٥٥ وقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقرارين ٦٦٣ في تمور ١٩٥٧ و ٢٠٧٦ والمؤرخ في ١٣ ايار ١٩٧٧ .

رابعاً: المصادر الالكترونية

- ١- القانون الشامل، جنوح الأحداث، بون اسم الناشر، منشور على الصفحة الالكترونية www.droit7.blogspot.com last viste 2013/blog-post5692.html
- ٢- عوامل جنوح الأحداث، بدون اسم الناشر، منشور على الصفحة الالكترونية: www.khelfallahnahla.unblig.fr/last_viste_25/5/2013
- ٣- دور المؤسسات العقابية في ظل السياسة العقابية الجديدة، بدون اسم الباحث، مقال منشور على منتدى طاسيلي الجزائرية: www.tassiliagerie.com/vb/showthread.php?t=9062 last viste 2/12/2014 .

الملخص:

إن هذا البحث الموسوم ب(العوامل الإجرامية عند الحدث وطرق معالجتها) يتناول موضوعاً مهماً يتركز على بيان العوامل الإجرامية ومدى تأثيرها على سلوك الأحداث وكيفية الوقاية وعلاج منها، وهنا تحديداً تكمن أهمية موضوع البحث، وقد تم تقسيمها إلى مبحثين: كرسنا الأول منه لبيان العوامل الإجرامية عند الحدث، وذلك في مطلبين: وضحنا في الأول العوامل الداخلية للإجرام، وبيينا في الثاني العوامل الخارجية للإجرام، وخصصنا مبحث الثاني لطرق معالجة الإجرام عند الحدث وذلك في مطلبين: بيينا في الأول الوقاية من الإجرام، وفي الثاني إصلاح ومعالجة الحدث الجانح في المؤسسات العقابية، وادرجنا في خاتمة البحث أبرز ما توصلنا إليه في مسار بحثنا من استنتاجات وتوصيات .



ABSTRACT :

This research is marked (The criminal factors for the young and methods of treatment) addresses Whatever the subject centered on a statement criminal factors and their impact on the behavior of the young and how to prevent and treat them, and specifically here lies the importance of the subject of our research tagged (criminal factors for young and methods of treatment), as well as our reasons for his choice and the aim Search in the subject of this research has been divided into setions, devoted first to set out the criminal factors at the young, and in the two demands, we explained in the first internal factors of criminality, and Pena in the second shows factors for criminality, have dedicated Study II of ways to address crime at the event. in the two demands, Pena in the first prevention of crime, and in the second reform and juvenile offender treatment in penal institutions, and we have included in the finale Find the most prominent we reached in the course of our research conclusions and recommendations .